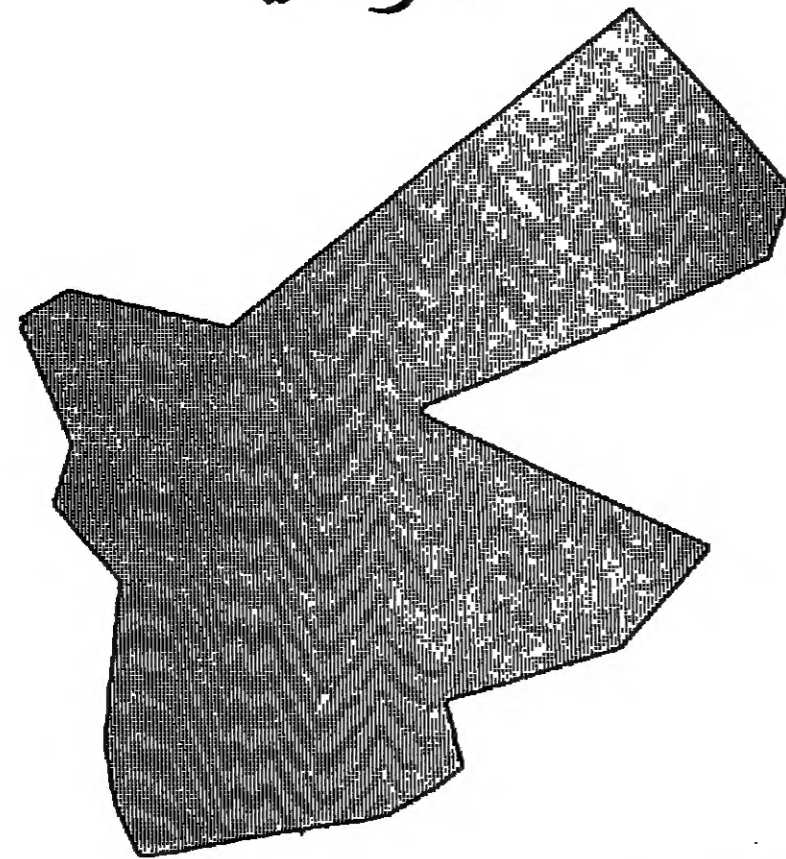


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



صان : الأحد ١ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ. الموافق ٢٦ تشرين الأول سنة ٢٠٠٣ م.

عدد ممتاز : ٤٦٢٨

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الاشتراك السنوي

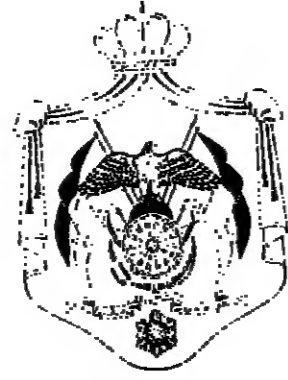
داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

هكذا من الله

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٦٢٨ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٦

محدد ممتاز

مراسيم تأليف وزارة
دولة السيد فيصل عاكف الفايز

هكذا من الشاهل

نص استقالة دولة المهندس علي أبو الراغب

سيدي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يشرفني يا مولاي أن أرفع إلى مقامكم السامي أصدق آيات الولاء والوفاء
مقرونة بعميق الاعتزاز، بأن كان لي شرف العمل بمعية جلالكم في خدمة الوطن
الغالي من أجل تحقيق ما نصبون إليه في بناء الأردن الحديث - وطن الخير
والبناء والتقدم والإزدهار.

فلقد تشرفت يا مولاي بأن حظيت بثقة جلالكم بتشكيل ثلاث حكومات
ممتالية، وهي ثقة هاشمية غالية وشرف كبير طوقتم به غفي مدى الحياة.

ولقد بذلت الحكومات الممتالية التي تشرفت برئاستها كل جهد صادق في
ترجمة ما تضمنته كتب التكليف السامي، وعملت بتوجيهاتكم ودعمكم على وضع
الخطط وتنفيذ البرامج في مختلف القطاعات وقد تم بحمد الله إنجاز الكثير في
مجالات القضاء، والاقتصاد، والتعليم، والصحة، وتنمية المحافظات، وكان آخر ما
قمنا به تنفيذاً لتوجيهاتكم السامية، إجراء الانتخابات النيابية بكل نزاهة وحياد، كما
أرندتموها لبنة جديدة في صرح الديمقراطية الأردنية التي أرسى دعائمها

هكذا من الشَّهول

الهاشميون على مدى العقود، وقد ركزنا جهودنا بعد ذلك على التعاون مع مجلس النواب المنتخب بكل مسؤولية واحترام متبادل. وأن حصول الحكومة التي تشكلت غداة انعقاد الدورة غير العادية لمجلس النواب الرابع عشر على ثقة المجلس وبأغلبية ستبقى موضع اعتزاز وتقدير لي ولزملائي الوزراء، والتي جاءت لقناعة ممثلي الشعب بالإنجازات التي تحققت بفضل دعمكم وتوجيهاتكم، وكذلك لمصادقية الحكومة في تنفيذ البرامج والخطط والإصلاحات التي تقودونها جلالتم بفكركم السديد وعزيمتكم القوية ونظرتكم الثاقبة للأمور.

كما عملت الحكومة على تنفيذ ما أشرت إليه في كتاب التكليف السامي، وسعت وبجهد صادق، للتعاون مع السلطات الأخرى في الدولة بروح الفريق الواحد، والاستمرار في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات والخطط التي وضعناها على مدى السنوات الثلاث الماضية من خلال رؤية وطنية شاملة لتحقيق المزيد من الإنجازات وزيادة المكشبات للوطن. كما تم التركيز على تنمية البناء الديمقراطي، ووضع أطر تنمية الحياة السياسية وبدأنا بحوار معمق مع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما واكبت الحكومة متطلبات الإصلاح الاقتصادي وزيادة وثيرة الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي والبناء على الإنجازات الكبيرة التي تحققت في السنوات الأخيرة.

هكذا من الله جل

كما بذلت الحكومة جهوداً جادة في محاربة الفساد والمحسوبية وأرست قواعد المساواة والشفافية نهجاً لها في التعامل مع كافة القضايا وأحالت إلى القضاء كل القضايا التي تبين فيها اعتداء على المال العام أو استغلال للوظيفة العامة. ولم يثن الحكومة عن القيام بواجباتها أو يضعف عزيمتها كل محاولات التشهير والظلم والنقد غير الموضوعي الذي مارسه البعض ضدها من خلال وسائل وأدوات مختلفة، فكان رضا الله هو الغاية، ورضاكم هو المرتجى وخدمة الوطن وأبنائه هو المبتغى.

سيدي صاحب الجلالة حفظه الله،

وخلال الفترة القصيرة التي عاشتها الحكومة مع مجلس النواب الجديد قامت بكل ما تتطلبه المرحلة من دعم العمل المشترك وبناء جسور الثقة والاحترام المتبادل، كما تعاملت مع المعارضة الوطنية باحترام وسعة صدر وبأسلوب يخدم المصالح الوطنية، كما تم تحويل الأغلبية الكبرى من القوانين المؤقتة إلى اللجان المختصة في المجلس، وتم إنجاز عدة قوانين من قبل مجلس الأمة أهمها قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٣ والذي جاء ترجمة لسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وتم إطلاع المجلس الكريم على السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الاقتصادية التي تمت بالإضافة إلى الخطط والبرامج المتعلقة بالتحديث والتطوير وكذلك برامج زيادة فرص العمل للمواطنين والحد من ظاهرة الفقر.

وقد كنا في كل ما اجتهدنا بأنه يصب في مصلحة الوطن ويخدم المواطن نقدم المصالح العليا للوطن على أية مصالح أخرى، وإذا كان في إطار الطبيعة البشرية قد أخطأنا مرات، فقد أصبنا مرات ومرات، فالكمال لا ينبغي إلا للخلاق جل وعلا، وفي هذا المجال اسمحوا لي يا سيدي، أن أؤكد أن الحكومة التزمت بالدستور نصاً وروحاً ووقفت بحزم وقوة أمام كل محاولات النيل من الدستور وأضعاف مؤسسات الدولة وصلاحياتها، حفاظاً على مكتسبات الوطن وإنجازاته وحماية لمؤسساته. وهذا ما مكن الأردن وبقية جلالته الحكمة من تجاوز الأزمات الخطيرة التي عصفت بالمنطقة. حيث تفاعلت مؤسسات الدولة الرسمية بانسجام وتنسيق كامل وعمل مؤسسي جاد، مما أدى والحمد لله إلى تجاوز الأردن تداعيات جميع الأزمات والمخاطر التي شهدتها هذه المنطقة، بل إن ما تحقق على الصعيد الاقتصادي يدعو للفخر والاعتزاز، فمؤشراتنا الاقتصادية الكلية تؤكد والحمد لله أن ما تحقق على مدى السنوات الثلاث الماضية بفضل توجيهاتكم كان بحق إنجازاً متميزاً نظراً للتحديات الكبيرة التي عشناها خلال الفترة الماضية.

هكذا من الله على

سيدي صاحب الجلالة أيده الله،

لقد قامت الحكومة بكل ما في وسعها لبذل الجهود الصادقة في دعم الأشقاء الفلسطينيين وذلك متابعة لجهود جلالته المستمرة والحثيثة في دعم القضية الفلسطينية العادلة. أما العراق الشقيق وحسب توجهات جلالته فلقد عملت الحكومة على بناء علاقات أخوية متميزة مع الأشقاء في العراق، بالإضافة إلى تقديم الدعم للقطاع الخاص الأردني والعراقي في بناء شراكة اقتصادية مستدامة ومتكافئة لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين. كما تعززت علاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة وشهدت علاقاتنا مع الدول الصديقة مزيداً من التعاون لما فيه مصلحة بلدنا العزيز.

سيدي صاحب الجلالة رعاك الله،

للتجديد سنة الحياة والمراجعة والتقييم والتطوير هو نهج سياسة جلالته في إدارة شؤون الدولة لتحقيق المزيد من النجاح والإنجاز والتقدم، وعليه فإنني وبكل مشاعر راحة النفس والضمير والامتنان أضع بين يدي جلالته استقالة حكومتي ليتسنى لجلالته تشكيل حكومة جديدة تستكمل عملية البناء والإنجاز وتنفذ تطلعات وإرادة جلالته في بناء أردن الخير والعز والفخر.

كما أرجو أن تسمحوا لي يا مولاي أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لما أوليتموني من ثقكم وما شملتموني به من رعاية ومواظرة ونصح وإرشاد أثناء تحملي المسؤولية مع زملائي الوزراء.

وإنني إذ أتوجه إلى العلي القدير أن يحمي الأردن الغالي، لأدعو الله عز وجل أن يحفظ جلالكم وبرعاكم ويديم عليكم نعمه وبركاته، ويسدد على طريق الخير خطاكم، هو نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خادمكم الأمين
المهندس علي أبو الراغب

عمان، في ٢٦ شعبان ١٤٢٤ هـ
الموافق ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣ ميلادية

هكذا من الأهل

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على استقالة الوزارة دولة الاخ المهندس علي ابو الراغب حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فيسرني أن أبعث اليك وإلى زملائك الوزراء بأطيب تحياتي وخالص أمنياتي بالسعادة والتوفيق ، وإن أعرب عن تقديري لعطائكم الخير طيلة السنوات التي هضتم بها بأمانة المسؤولية ، وقد كنت وزملاؤك الوزراء تواصلون جهودكم المخلصة ، من أجل تنفيذ الخطط والبرامج التي وضعت للنهوض بالأردن العزيز وتحقيق التنمية الشاملة التي عقدنا العزم على تحقيقها ، في سائر الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بحيث تنعكس آثارها الإيجابية على كل بيت وأسرة أردنية في البادية والريف والمخيم والمدينة ، وقد أنجز والحمد لله الكثير مما كنا نتطلع إلى إنجازه ، وتحقيق العديد من الأهداف النبيلة ، التي كنا نسعى لتحقيقها ، وذلك بفضل جهود النشامى المخلصين من أبناء وبنات الأردن العزيز ، وكنت وزملاؤك الوزراء في طليعة من ينهضون بأمانة المسؤولية ، ويحرصون على أداء الواجب بشجاعة وتميز واقتدار ، فبارك الله فيكم جميعا وجزاكم على ما قدمتم وأعطيتم خير الجزاء.

أما وقد تقدمت إلي باستقالتك لتأخذ نصيبك من الراحة بعد عناء المسؤولية ، أو لتواصل عطاءك وخدمة وطنك في أي موقع آخر تكون فيه فإني أقبل استقالتك ، وأؤكد على عميق اعتزازي بك وبزملائك الوزراء الذين شاركوك تحمل أمانة المسؤولية ، وعلى بالغ شكري وتقديري لكم جميعاً على جهودكم الحثيرة ، وعلى ما تحقّق وأنجز من خططنا وبرامجنا الوطنية ، وسيدكر لك أبناء اسرتنا الأردنية الواحدة الكبيرة عطاءكم الكبير بالتقدير والعرفان .

أما أنت يا دولة الأخ فستبقى قريباً مني ، وستبقى موضع الثقة والاحترام والتقدير .

مرة أخرى أشكرك وزملاءك الوزراء على ما قدمتم وأعطيتهم للأردن العزيز ، وبارك الله بكم جميعاً ، ومتعكم بالصحة والسعادة والتوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

عبد الله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٦ شعبان ١٤٢٤ هجرية
الموافق ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣ ميلادية

هكذا من الله جل

نص التكليف الملكي السامي بتأليف الوزارة

عزيزنا دولة الأخ فيصل الفايز حفظه الله

تحية طيبة وبعد،

فقد عرفتك منذ أن عملت إلى جانبي خلال السنوات الماضية وفيها مخلصاً، وخبرت فيك كل السجايا الحميدة الطيبة التي ميزت أدائك ومواقفك ، فكنت في كل الأعمال التي عهدنا بها إليك المبادر والأمين في تنفيذ توجيهاتنا وتثمينها على أرض الواقع بكل أمانة وإخلاص وشجاعة.

ولما كانت إرادة التغيير في المرحلة المقبلة تقتضي وجود من يترجم رؤيتنا التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بحياة شعبنا وتأمين المستقبل الزاهر لشبابنا وشاباتنا، فقد اخترتك لتشكيل حكومة جديدة تمتلك الإرادة والقدرة على تحقيق التغيير المنشود وقطف ثمار التطور والرخاء .

إن الرؤية مهما تألقت في وضوحها واستشرفت الداء وحددت التشخيص الشافي ، ومهما نجحت في تخطي المصاعب والتعقيدات، لا يمكن أن تكتمل إلا بإرادة التنفيذ والقدرة على تحويل الأمنيات والآمال إلى واقع ملموس . وإننا إذ نشمن عمل الحكومة السابقة والحكومات التي تناقلت مشعل الأداء الصادق والعمل الدؤوب طوال السنوات الماضية، ونشكر لها ما حققت من إنجازات. فإننا سنحفظ لهم في الذاكرة وفي القلب إنجازاتهم وشرف خدمتهم لوطنهم الحبيب وللاردن أولاً وحاضراً .

إن شعبنا الأردني الوفي يستحق منا جميعاً أن نعمل من أجل تأمين المستقبل الزاهر الذي يليق به ويليق بالأردن وطناً نموذجاً وعصرياً، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، فإننا اليوم نقف على عتبة مرحلة جديدة تنتقل بها من الأردن حاضراً، إلى الأردن غداً، يعضدنا ويسندنا في ذلك إيماننا وإيمانكم أننا كلنا "الأردن دائماً".

إن التغيير الذي نتطلع إليه ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الرؤية، لذا فقد آن لنا الأوان أن نقوم بموضوعة مجردة مسيرة حكوماتنا السابقة، بعيداً عن تعميم تجاربها، ونقد أدائها، لأنه لا بد لنا أن نسمو عن عاطفتنا، إلى عقلانية التشخيص المخلص والمتره عن أي اعتبارات، وبالتالي نلاحظ ما شأها من ضعف أحياناً في بعض أدائها، وما ظهر من عدم تنسيق في بعض الأحيان بين أعضائها، وذلك ما أثر على جوهر أداء الفريق الواحد، وما انعكس على انسجامها وتحقيق أهدافها.

وعلى عكس التغيير الذي نسعى لتحقيقه ولا نهدف إليه كوجهة نهائية قائمة بذاتها، فإن لتغيير الحكومة أهداف ثابتة، وليست آنية ولا ظرفية، نروم التغيير الحكومي لأنه آن لنا أن نتقل بالرؤية من العين إلى الحركة، إلى الإرادة، إلى السعي الثمر والشامل، إلى المبادرة تلو المبادرة،

إلى رافعة مستمرة في الإنجاز تلو الإنجاز، كي يكتمل البناء ويعلو بالسرعة التي تحتمها التحديات وتمليها الصعوبات، وترنو إليها التطلعات والآمال، لأن الأردن يستحق هذا الجهد، ولأن أبناءنا وبناتنا جديرون بأردن قوي ومزدهر، وقدوة للدولة العربية الإسلامية الديمقراطية الراسخة الجذور، المتطورة في اقتصادها، والقائمة على مبادئ العدل والمساواة والفرص المتكافئة للجميع، بغنى التعددية السياسية وبظل القانون واحترام الحقوق. نريد هذا التغيير الحكومي لنحقق أولوياتنا دون تردد أو وجل ودون تأخير.

وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسية بكل أبعادها، فبعد أن نعمنا بنعمة الأمن والاستقرار بحمد الله، وقطعنا شوطاً مهماً على طريق تجذير الديمقراطية فعلاً لا قولاً، فإن الوقت قد حان لتعميم مفهوم التنمية السياسية التي يشارك بها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية، حيث النزاهة والمساءلة والشفافية، وحيث سيادة القانون والعدالة والمساواة... وحيث مشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة الأردنية والشباب الأردني وتفعيل طاقاتهم واستثمارها في شتى مناحي الحياة... فنحن ندرك أن لا تنمية شاملة بدون استثمار طاقات الشباب، وبدون أن تأخذ المرأة مكانتها الطبيعية وحقوقها كاملة في المجتمع... التنمية السياسية التي ينبثق عنها أحزاب وطنية قوية موحدة باختلافها لتحقيق الأردن أولاً وعزته ومنعته دائماً... وحيث الديمقراطية التي تقوم على الحوار واحترام الرأي

كلنا من الأردن

والرأي الآخر، وحيث الإصلاح القضائي الذي يجسد النزاهة والتجرد وحماية الحقوق، وحيث الحرية المسؤولة للصحافة التي تخدم أهداف الدولة الأردنية وتعبر عن ضمير الوطن وهويته وتعكس إرادة الأردن وتطلعات أبنائه وبناته.. وحيث الإعلام الصادق المسؤول الذي يعبر عن ضمير الوطن وهويته ويتمتع بحرية التعبير وتعددية الآراء، الإعلام الذي يجسد رؤيتنا في التغيير، الإعلام المهني والتمكن القادر على التغيير والتأثير، وليس الإعلام الخائف والعاجز والتردد، الإعلام الذي يبرز دور الأردن عربياً وإقليمياً، ففي حين تمكنا من إيصال رسالتنا إلى خارج الأردن فقد عجز إعلامنا عن إيصال رسالتنا وإنجازاتها إلى المواطنين وظل متأثراً لا مؤثراً.

والتنمية السياسية التي ننشد تسعى إلى العلم والمعرفة للجميع وتعمل على إظهار هويتنا الإسلامية المشرقة والحضارية العريقة الجذور والقائمة على التسامح وحرية الفكر والإبداع المتميز وذلك في سبيل إبراز الأردن دولة إسلامية نموذجية. إن أمام الحكومة فرصة كبيرة لإعداد قوانين عصرية تساهم بإنجاح التنمية السياسية التي نريد... قانون أحزاب متطور وقانون انتخابات ديمقراطي تجري بموجبه الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧ وانفتاح سياسي على كافة فعاليات المجتمع.

وإذا كانت التنمية السياسية في مقدمة أولوياتنا، فإن في صلب هذه الأولويات، منذ أن توليت أمانة المسؤولية الأولى في هذا الوطن الحبيب،

كانت التنمية الاقتصادية المحدية والملموسة النتائج، فقد تحمل شعبنا الكثير وصبر على الظروف الاقتصادية والمعيشية، التي ندرك جميعاً أن بعض أسبابها كان إقليمياً وخارجياً عن إرادتنا، لكن آن الأوان أن نعالج الأسباب الداخلية التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، يقطف ثمارها كل أردني وأردنية، يكافح من أجل حياة كريمة ومستقبل أفضل.

ومن أجل هذا كله فإن التنمية الاقتصادية لا بد أن يواكبها إصلاح اقتصادي يعتمد على مواردنا الذاتية ومزاياها التنافسية، وعبر إصلاح إداري يكافئ المجد ويحفز المتردد وينبذ الفساد، والتنمية الاقتصادية التي نروم إليها هي التي تحقق إنجازاً اقتصادياً وترفع نسبة النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل بشمولية وتحد من البطالة وتخفف الجميع لرفض العزوف عن العمل وللمشاركة التامة في حصاد خيراته.

والتنمية الاقتصادية التي نعمل بكل إمكانياتنا في سبيل تحقيقها لا بد أن تحقق عافيتنا الاقتصادية من الفقر والعوز، وتعمل على تحقيق ازدهار اقتصادي حقيقي، من خلال جذب الاستثمارات وتحديث التشريعات والقوانين وإزالة الاختلالات، لكي نبتعد عن الاقتصاد التقليدي الريعي، وصولاً إلى اقتصاد حديث معافى ومزدهر.

إن ثمار التنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة هي التنمية الاجتماعية لكافة شرائح مجتمعنا الأهلي... ازدهار الفرد والعائلة، الطفل والشباب والكهمل والفتاة والمرأة. والتنمية الاجتماعية الشاملة لتحقيق التعليم والتدريب المهني وتوفير الرعاية الصحية.

إن الحاجة ملحة لإنجاز هذه التنمية الشاملة بكل أبعادها، لذا نريد حكومة منسجمة مع ذاتها في سبيل تحقيق رؤيتنا، يميزها توحيد الأهداف، دون أن يعني ذلك عدم الخلاف بالاجتهاد، شرط أن يتوحد الجوهر، وأن تتحدد الأهداف دون لبس ودون تردد.

والأداء الحكومي المرجو هو الالتزام الكامل من قبل كافة أعضاء الحكومة رئيساً ووزراء ليكونوا فريق عمل واحد، يبدأ واحدة، إرادة توحيدها الرؤية والطموح، وتدفعها إلى تحقيق النتائج الملموسة، نرنو إلى حكومة وزراء لا موظفين، فريق عمل متجانس يجمع بين أعضائه كله. دون استثناء، اعتمادهم مبدأ الشفافية دون حدود، يعلنون عن أهداف وزاراتهم دون غموض، ويشاركون المواطنين تبعاً نتائج الأداء وتحقيق الإنجازات، كما يشيرون بصلاية وجرأة إلى مواقع الخلل والصعوبة ويحفزون كل المعنيين لتضافر الجهود لإزالة ما يعيق تحقيق الأهداف المنشودة.

إن مبدأ الشفافية المطلقة مقروناً بمبدأ المساءلة وتحمل مسؤولية الإنجاز، هما أساس النجاح، وإن الحكومة المرجوة التي تتلاءم مع تطلعاتنا، ومع ما يستحقه أبنائنا وبناتنا، هي الحكومة التي تتحمل المسؤولية جماعياً

كفريق عمل وفردياً كوزراء حقائب متخصصة، الحكومة التي أريد هي رئيس حكومة ووزراء يلتحمون معا في النجاح، مثلما يلتحمون معا في تحدي الصعاب يميزها الأداء بشفافية، حكومة يتسع صدرها لنقد الصحافة البناء لا الهدام، وزراؤها يحترمون المساءلة ويقدرّون المسؤولية، ويمثل هذه الموصفات يكون النجاح مكافأة أكيدة تعود عليهم بالرضى عن الذات كما يحققون للوطن ما يستحقه حتماً من استقرار وازدهار ورخاء. دولة الرئيس،

إن الرؤية التي حددتها لمستقبل الأردن ولنهضته واضحة أمامنا لأنها ناقبة الملامح والأهداف، لذا نطمح إلى حكومة يحفزها الإنجاز دون حاجة إلى سؤالها عند كل مرحلة عن ما تحقق وأنجز، وعن خطواتها التالية، كما أننا نريد لهذه الحكومة أن تركز في أدائها على آليات محددة ومفصلة لتنفيذ القرارات وذلك لتحقيق الرؤية على أرض الواقع. ولهذا فإن الأمر يتطلب الإسراع في تطوير عملية صنع القرار وآلية اتخاذه بعيداً عن البيروقراطية والروتين أو الاختباء وراء أسباب واهية، وهذا الأمر يستدعي أن يمر أي قرار للحكومة بطريقة مؤسسية واضحة تعتمد الشفافية قبل اتخاذه في جميع مراحله، لأننا نؤمن إيماناً مطلقاً أن اعتماد آليات تنفيذ القرار كمنهجية أساسية، هي حتماً الضمانة الأمثل، للتأكد من إنتاجية الوزارات، ومن تلازم إنجازاتها وتراكمها والتي يجب أن تطمح إلى التكامل، قراراً بعد قرار وإنجازاً تلو إنجاز، وذلك لكي تحقق الأهداف المرجوة ولتحدث التغيير المنشود في مجالات التنمية كافة.

إن آليات تنفيذ القرار هي حاجة حيوية وليست تفصيلاً عملياً، لأنها تضبط إيقاع ورشة التنمية، كما أنها مقياس الإنجاز والاقتراب من تحقيق الأهداف التي رسمتها الرؤية واستشرفت نتائجها الطيبة للأردن وشعبه. ونريد للحكومة أن تسعى إلى تقليص الفراغ وتعزيز الجدوى والإنتاجية وأن تتفاعل وتتكامل وتبادر، ولا تستكين إلى راحة أو تكل أو تمل، إلا عند تحقيق كافة الأهداف التي حددتها في خطة عملها، وتتطلع إلى حكومة تتعاون مع مجلس الأمة وتنسق مع سلطتنا التشريعية لتحفز أداؤها وتنسق بشفافية مع دورها الرقابي وتتكامل معها في خير الأردن أولاً وحاضراً وغداً ولالأردن دائماً.

ونطمح إلى حكومة تضع لنفسها إطار تقويم أداؤها وتحقيق أهدافها وتطوير أساليبها وطريقة عملها، كما تحدد لنفسها أسلوب تقدير إنجازاتها لتصحيح نفسها بنفسها ولتحدد معايير نجاحها من تلقاء أداؤها. حكومة تتكلم أعمالها عنها ولا تحوجنا الكلام عنها، حكومة تقرر القول بالفعل.

ومثلما نتطلع إلى حكومة فعالة محلياً فإننا نطمح إلى حكومة فعالة أيضاً عربياً وإقليمياً، لنكون كما دوماً القوة الداعمة للشعب الفلسطيني الشقيق، حتى نمكّن من بلوغ أهدافه في التحرر والاستقلال، ولنكون السند الحقيقي للعراق الشقيق في سعيه نحو إرادته الحرة والمستقلة، ولنكون حكومتنا قدوة في التضامن العربي وفي تعزيز العمل العربي المشترك.

إنني على ثقة أكيدة أن حكومة تسعى بإخلاص لتحقيق رؤيتنا وتطلعات أبنائنا وبناتنا سيكون النجاح حليفها بإذن الله. وإنني إذ انتظر دولتكم موافاتي بأسماء زملائكم الوزراء ممن تشقون بقدرتكم على ترجمة رؤيتنا لمستقبل الأردن أولاً وأخيراً وسعيهم كان من أجل الأردن دائماً، لنبتهل إلى الله العلي القدير أن يأخذ بأيديكم وأن يكلل أعمالكم بالتوفيق والنجاح لإنجاز هذه المهمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٦ شعبان ١٤٢٤ هجرية
الموافق ٢٢ تشرين أول ٢٠٠٣ ميلادية .

نص الرسالة

التي رفعها إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
دولة السيد فيصل عاكف الفايز اثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي، صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله
ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يفيض القلب فخرا والوجدان اعتزازا، وأنا أرفع إلى جلالتهكم أسمى
آيات الشكر والولاء، وهي وإن عظمت تضيق في بحر عطائكم وما أسبغتم
عليّ من مكارم هاشمية أصيلة منذ أن تشرفت بالخدمة بمعية جلالتهكم وكنتم
لي دوما كما سيقون دائما القائد القدير والمعلم القدوة.

لقد تلقيت يا مولاي إرادتكم السامية بتكليفي تشكيل حكومة جديدة
بكل معاني الإجلال والاعتزاز والتقدير، كما اختلجت في صدري مشاعر
الفخر اللا متناهية ممزوجة بعظم المسؤولية وهاجس الإنجاز. وستكون ثقة
جلالتهكم الغالية هي الحافز والسند في كل ما نقوم به من جهد، لذا أعاهد
جلالتهكم على أن لا أوفر جهدا للسير على نهج جلالتهكم وعلى خطاكم،
لأنكم مثل القدوة الذي رسم لنا الدرب الوائق والواعد، وبادرتم أولا
بالسير دون هوادة، عنى نص صعوباته وتحدياته، تفودنا إلى بر الأمان وهناء
الاستقرار والرخاء.

إن إرادة جلالتهكم، حكومة عمل متجانسة، ملتزمة برؤيتكم عبر خطة
عمل نافذة متكاملة ومقترنة بنتائج محددة وإنجازات ملموسة، ضمن فترة
زمنية واضحة المعالم، تقوم على تعااض حكومي، ينهض به فريق متضامن
ومتكامل يعتبر اختلاف الرأي وتنوعه مصدر قوة وإثراء لا مبرر لاختلاف
يضعف الأداء ويعرقل الإنجاز.

لقد جاءت إرادة جلالتهكم بتشكيل حكومة تحاكي دقة المرحلة
وتحدث تغييرا نوعيا، تمتلك قوة الإرادة وزخم العزيمة والمعرفة لتحقيق التغيير
المنشود الذي تتطلبون إليه. وإن التغيير كما حددته رؤية جلالتهكم الناقبة هو
وسيلة وليس هدفا، فقد قرنتم القول بالفعل، وأبدعتم في تخطيط مستقبل
الوطن الزاهر، ودعوتم الأردنيين والأردنيات دون استثناء كي يقتحموا هذا
المستقبل، ليحنوا ثماره بكل ثقة واقتدار وعلى أساس رؤيتكم ننشد التغيير في
سبيل إنجاز الرؤية دون كلل أو ملل. لأننا ننطلق من ثقتكم الغالية بأبناء
الأردن وبناته ونشارك جلالتهكم "بلا حدود" ثقتكم بقدرات شعبكم
وطاقاته المذهلة، كما تؤمنون جلالتهكم أن شعبكم الأردني هو أهل للعزم
ومواجهة التحديات وقهر الصعاب وصهر الإرادة بالإنجاز.

مولاي حفظكم الله عز وجل

إنني وزملائي وزملائي الذين جاء اختيارهم على أسس الكفاءة ليكونوا شركاء لي في المسؤولية والأداء في حكومتكم العتيدة، انطلاقاً من حرصي الأكيد على أن يكون كل واحد منهم وفي مجاله الأقدر والأجدر على تجسيد إرادتكم النبيلة لبناء "الأردن أولاً" والقادر على تحمّل أمانة المسؤولية وجسامتها التي أنيطت به. آملاً يا مولاي أن نكون عند ثقة جلالتكم وثقة الأردنيين والأردنيات جميعاً، لأنهم جديرون بأن نصل الليل بالنهار لتحقيق المستقبل الزاهر الذي يليق بهم ويليق بالأردن بلداً هاشمياً عربياً إسلامياً وسطياً متسامحاً وغودجاً يفتدى ويقتدى.

إن الإنجازات التي حققها الأردن بفضل قيادتكم الهاشمية الحكيمة، والسمعة الطيبة التي أحرزها الأردن بإدارة تامة في محيطه العربي كما في العالم كله، تشكل لنا انطلاقة ودفعاً قوياً، نستمد منه الدعم لنبني على هذه السمعة ولنعزيز البناء بالزيد من الإنجازات، لكي نساهم في تحقيق رفعة الأردن ومنعته وازدهاره.

وإن ما ورد في كتاب التكليف السامي من توجيهات سديدة ورؤية حكيمة هي لنا التبراس الذي به سنهتدي لكي نتلمس طريقنا في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، وعبر تحديد أولوياتنا الوطنية، يحفزنا لإنجاز ذلك "الأردن أولاً ومستقبله دائماً".

إن التنمية السياسية في صلب العناوين الرئيسة للمرحلة المقبلة التي أردناها جلالتكم فاتحة مرحلة أساسية وجديدة. بما ترسخ الديمقراطية وتكتمل لتشمل مكونات المجتمع الأردني من مختلف القوى السياسية والاجتماعية دون استثناء، ومن هذا الهدف ينطلق أداؤنا، لذا نعتمد على مفهوم ثابت هو "أن وطننا واحداً موحداً يحميناً وأراءً عدة تغنيها"، وعليه سنفتح للحوار باباً واسعاً وسنسعى إلى حفز الجميع للدخول منه إلى إثراء التجربة وتعزيز الشراكة الوطنية الحقيقية القائمة دوماً على احترام الرأي للرأي الآخر، وعلى أساس الاعتراف بالرأي والرأي الآخر. حوار واسع نريده شاملاً مع مختلف القطاعات التي تؤلف المجتمع الأهلي والقوى السياسية والاجتماعية في سبيل بناء تنمية سياسية تجسد رؤيتكم في تحقيق قيام أحزاب وطنية قوية العزم وواسعة التمثيل، همها الأول "الأردن أولاً"، وهدفها الدائم تقدم الأردن وازدهاره.

ولأن الديمقراطية شجرة راسخة الجذور يسقيها ماء الحرية والمشاركة. لذا تعتبر الحكومة أن الإعلام الحر والصادق، المقترن بالمسؤولية والجرأة، وعبر صحافة حرة تحترم الرأي والرأي الآخر، هو من أولوياتنا التي نلتزم بتحقيقها في سبيل إبراز دور الأردن إقليمياً ودولياً. وسنسعى إلى إعلام مهني يخرج من دائرة التلقي وردات الفعل إلى ضوء الفعل والمبادرة والتأثير الفعال. وتجسيدا للشراكة بين القطاعين الخاص والعام التي قطع فيها الأردن شوطاً كبيراً، فإننا سنعمل على توفير الإمكانيات أمام مساهمة القطاع الخاص في امتلاك وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

هكذا من الأصول

كما نعد جلالته أن يتميز أداؤنا بالتعاون المثمر والمخلص مع مجلس الأمة الذي هو سلطة التشريع وذلك لإعداد القوانين العصرية التي تغني وتوثق تجربتنا الديمقراطية وتعزز عملية التنمية الشاملة والمنشودة في إطار احترام كامل لدور المجلس الرقابي والتشريعي ولن نأل جهداً في التنسيق مع المجلس في شؤون الوطن العامة، كما سنعمل على تنظيم العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية بما يعزز الأداء ويعظم الإنجاز ضمن مبدأ فصل السلطات

وضمن برنامج الحكومة سنستمر في عملية الإصلاح القضائي والإداري وكذلك تفعيل دور أدوات الرقابة الرسمية لمحاربة الفساد بشقيه الإداري والمالي واستغلال الوظيفة العامة، هدفنا من ذلك الحكم النظيف والمصلحة العامة.

ولأن شبابنا وشاباتنا هم عماد الوطن وغده المشرق فإن الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم سيكون على رأس أولوياتنا، وستسعى حكومة جلالته لتزويد الشباب والشابات بكل أدوات المعرفة، لكي ينجحوا في المنافسة الشريفة والعادلة، وذلك ليس فقط على مستوى الوطن الحبيب، بل يتخطاه إلى المستويين الإقليمي والدولي وهدفنا أن نتمكن سعيهم بتوفير فرص العمل التي تهيء المستقبل الزاهر الذي يليق بهم.

وسيشمل اهتمامنا وأولوياتنا دور المرأة الأردنية وهو الدور الأساس في مسيرة التنمية الشاملة بكل أبعادها المتعددة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فنحن نؤمن إيماناً مطلقاً بدور المرأة كشريك أصيل وفاعل، تساهم عن حق وجدارة في بناء "الأردن غداً" بدءاً من اليوم كما عليها واجب السعي في تعزيز دور الوطن بالمشاركة الكاملة والفعالة.

والاقتصاد جوهر أساس في برنامج حكومتنا، تحفزنا بثبات الخطوات العملاقة التي اجتازها الأردن بقيادة جلالته، لذا نلتزم منح التنمية الاقتصادية الحيز الوافر الذي يستند، كما في رؤية جلالته، على إتاحة الفرص للقطاع الخاص، كي يؤدي دوراً هاماً وبارزاً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وتوفير المناخ الإيجابي، لذا ستستمر الحكومة في إعداد التشريعات والقوانين المحفزة للتطور الاقتصادي، كما ستسهم في إيجاد بيئة استثمارية معافاة وناجحة عبر التنافس الشريف، وعلى نواة مزايا الأردن التفاضلية بهدف جذب الاستثمارات الخارجية وحفز الاستثمار الوطني المحلي، هدفنا في غاياته توفير فرص العمل أمام شباب الأردن وشاباته، في كل ناحية وفي كل أسرة أردنية، وذلك في سعينا الدؤوب لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظات كما في مناطق البادية والمخيمات، كما لن يغيب عن بال حكومتكم الحاجة الماسة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، والاهتمام بشرائح المجتمع كافة أطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً وشيوخاً ودعم المؤسسات والهيئات التي تعنى بالشأن الاجتماعي والخيري والتطوعي.

هكذا من الأردن

صاحب الجلالة أعزكم الله،

إن عمل حكومتكم سوف يتسم برؤية وأداء شاملين من أجل النهوض بالدولة بقطاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر:

- الالتزام بتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة
- المحافظة على الحقوق الدستورية وصون الحريات العامة والخاصة.
- ضمان حرية التعبير والحوار المفتوح في سبيل مشاركة فاعلة وكاملة لأبناء الأردن وبناته.
- تطبيق ديمقراطية الجدارة القائمة على تكافؤ الفرص والتميز والابداع والسعي الى توفير فرص العمل بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تنمية التعليم وتطوير الرأسمال البشري الأردني في سبيل اقتصاد متطور ومعاني ضمن أصالة جذور الأردن وعراقته الهاشمية.
- السعي الجاد لإنجاز تحسن ملموس في المستويات المعيشية للاردنيين والأردنيات وتطوير خدمات القطاع العام وبناء التحتية.
- تفعيل مشاركة المرأة في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الالتزام بتعزيز دور شباب الوطن وشاباته للمشاركة الفاعلة في القيادة والتطوير.

- إرساء الشراكة الحقيقية والمنتجة بين القطاعين الخاص والعام، وإطلاق زخم التفاعل عبر حفز القطاع الخاص ليؤدي دورا أكثر فاعلية وتناغما مع طاقاته وإمكاناته.
- الالتزام بتعزيز الاستقرار المالي والنقدي ومواصلة الإصلاح الاقتصادي والمالي.

أما أسلوب عمل حكومتكم، فسيقوم على مبدأ الشفافية وعلى منهج المسؤولية والمساءلة، لذا وإن تعددت الآراء في حكومتكم فذاك دليل عافية، شرط ان تتوحد الجهود وأن تتصالح الذات مع الذات في سبيل الأردن الراسخ والمتطور المستحق للازدهار والرخاء.

كما أن أسلوب الحكومة ومستوى أدائها سيرتكز على ابداع آليات متطورة وفعالة لصنع القرار وتنفيذه، لأننا ندرك تماما ان اعتماد العمل المؤسسي يقاس بإنجازاته بقدر ما يتعد عن التفرد والجدل، ويقدر ما ينجح في وضع آلية القرار وصولا إلى إنجازه على ارض الواقع.

هكذا من الله جل

ولا بد في هذا الإطار من أن نبدأ العمل في مجلس الوزراء، لمأسسة آليات صنع القرار والرقابة وضمان حسن التنفيذ على الأرض من قبل مجلس الوزراء، حيث سنضع إطاراً ينظم عمل مجلس الوزراء يتضمن إنشاء وحدات إدارية ترفد المجلس بالمشورة والمعلومة وإزالة التداخل في العمل بين رئاسة الوزراء والمجلس. كما ستقوم الحكومة خلال عام بإعادة هيكلة الإدارات الحكومية ومهامها وصلاحياتها لخدمة الوطن والمواطن وستستمر في تطوير استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري وتعمل على تنفيذها.

إن حكومتكم يا مولاي، تؤمن بدور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في حفظ الأمن والاستقرار وحماية منجزات الوطن، لذا سنوفر لها الإمكانيات للاستمرار بدورها وإسهامها في حفظ أمن الوطن ودعم التنمية الشاملة وصون الدستور والحريات العامة والخاصة.

كما ستستمر حكومتكم يا صاحب الجلالة في سعيها وجهدها العربي ومع الأشقاء في فلسطين والعراق لتقديم العون والإسناد لهم حتى يتمكنوا من بلوغ أهدافهم في التحرر والاستقلال، مثلما ستستمر على خطى جلالتهم في دعم العلاقات والتعاون مع مختلف الأقطار العربية الشقيقة هاجسها دعم التضامن العربي والعمل العربي المشترك.

وتلتزم حكومتكم أخيراً وليس آخراً يا صاحب الجلالة المفدى بتكريس كل طاقاتها وجهودها في سبيل تحقيق رؤيتكم للأردن أولاً، وللأردن حاضراً، وللأردن دائماً، ونحن على خطى جلالتهم سائرون نصدع لأمركم السامي بكل أمانة وبكل إصرار، ونطمح دوماً إلى دعم جلالتهم وإلى موازنة شعبكم لنا ولجهودنا، آمليين بصدق وثقة وبالانتقال على الله عز وجل في تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعاً، مبتهلين إلى العلي القدير أن يحفظ جلالتهم قائداً هاشمياً ورمزاً لعزة الوطن ومنعته، انه نعم المولى ونعم النصير.

وإني إذ أتشرف يا مولاي بأن أرفع إلى مقام جلالتهم السامي أسماء زميلاتي وزملائي الذين سيشاركونني في حمل أمانة المسؤولية، لألتمس من جلالتهم توشيح الإرادة الملكية بتوقيع جلالتهم السامي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

خادمكم الأمين
فبصل عاكف الفايز

عمان في ٢٩ شعبان ١٤٢٤ هجرية
الموافق ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٣ ميلادية

هكذا من الأشهر

المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بناء على استقالة دولة المهندس علي ابو الراغب
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
تأمر بما هو آت :-

عبدالله الثاني ابن الحسين

- ١- يعين دولة السيد فيصل عاكف الفايز رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وبناء على تنصيب الرئيس المشار اليه:-
- ٢- يعين معالي الدكتور محمد الحلايقة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصناعة والتجارة
- ٣- يعين معالي الدكتور مروان المشعر وزيراً للخارجية
- ٤- يعين معالي السيد محمد داودية وزيراً للتنمية السياسية والشؤون البرلمانية
- ٥- يعين معالي الدكتور فواز حاتم الزعبي وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزيراً للتنمية الإدارية
- ٦- يعين معالي الدكتور باسم عوض الله وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي
- ٧- يعين معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزيراً للعدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
- ٨- يعين معالي المهندس سمير الحباشنة وزيراً للداخلية
- ٩- يعين معالي الدكتور خالد طوقان وزيراً للتربية والتعليم
- ١٠- يعين سماحة الدكتور احمد هليلج وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- ١١- يعين معالي الدكتور حاتم الناصر وزيراً للمياه والري ووزيراً للزراعة
- ١٢- يعين معالي الدكتور محمد ابو حمور وزيراً للمالية
- ١٣- يعين معالي السيد أمجد المجالي وزيراً للعم
- ١٤- يعين معالي الدكتورة علاء حاتوغ بوران وزيراً للبيئة ووزيراً للسياحة والآثار

- ١٥- يعين معالي المهندس عزمي خريسات وزيراً للطاقة والثروة المعدنية
- ١٦- يعين معالي السيد رياض ابو كركسي وزيراً للتنمية الاجتماعية
- ١٧- يعين معالي المهندس راند ابو السعود وزيراً للاشغال العامة والإسكان ووزيراً للنقل
- ١٨- يعين معالي الدكتور عصام زعلاتوي وزيراً للتعليم العالي والبحث العلم
- ١٩- يعين معالي الدكتورة أمل حمد الفرخان وزيراً للشؤون البلدية
- ٢٠- يعين معالي السيدة اسمى خضمر وزير دولة - الناطق الرسمي باسم الحكومة
- ٢١- يعين معالي المهندس سعيد دروزة وزيراً للصحة

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في التاسع والعشرين من شعبان سنة ١٤٢٤ هجرية
الموافق الخامس والعشرين من تشرين الأول سنة ٢٠٠٣ ميلادية

فيصل عاكف الفايز

- وقد اقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية
بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك
عبدالله الثاني ابن الحسين
* * * * *
- بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة تعتبر اعمال الوزارة السابقة منتهية بنهاية يوم الاربعاء
الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٣.

رئيس الوزراء

فيصل الفايز

* * * * *

هكذا من الأصول

هكذا من الأول